IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشرة إعلاميــة

INFCIRC/821
٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

إعلان
مؤتمر الوكالة الوزاري بشأن الأمان النووي
فيينا، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

نحن، وزراء الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، اجتمعنا في فيينا على ضوء العواقب الخطيرة المترتبة على الحادث النووي الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية نتيجة الهزة الأرضية الكبيرة والتسونامي اللذين ضربا شرق اليابان، للقيام، تحت قيادة الوكالة، بتوجيه عملية استخلاص الدروس والعمل بها قصد تعزيز الأمان النووي، والتأهب للطوارئ وحماية الناس والبيئة من الإشعاع في جميع أنحاء العالم،

١- نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع اليابان بشأن الهزة الأرضية والتسونامي اللذين حدثا في ١١ آذار/مارس ٢٠١١ اللذين لم يسبق لهما مثيل، واللذين تسببا في خسائر كبيرة في الأرواح وأضرار كبيرة، وبشأن الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية؛ ونؤكد عزم المجتمع الدولي مواصلة مساعدة اليابان في جهودها الرامية إلى التخفيف من عواقب الكارثة والحادث والتغلب عليهما؛

٢- ونقرّ بجهود المجتمع الدولي لتطوير المعارف في مجال الأمان النووي والحماية من الإشعاع وتعزيز المعايير الدولية للأمان النووي، والتأهب للطوارئ والتصدي لها وحماية الناس والبيئة من الإشعاع، وبالحاجة إلى استخلاص الدروس من حادث محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية؛

٣- ونقرّ بأن بعض الدول تعتبر القوى النووية خياراً قابلاً للاستدامة لتلبية احتياجاتها في مجال الطاقة، بينما قررت دول أخرى عدم استخدام، أو التخلص تدريجياً من استخدام، الطاقة النووية؛

٤- ونقرّ بأن الحوادث النووية قد تترتب عليها آثار عابرة للحدود وتثير شواغل لدى الجمهور بشأن أمان الطاقة النووية وآثارها الإشعاعية على الناس والبيئة؛ ونؤكد على أهمية اللجوء إلى عمليات تصدٍ ملائمةٍ قائمةٍ على معارف علمية وشفافية تامة، في حالة وقوع حادث نووي؛

٥- ونشدّد على أن الدول التي لديها برامج قوى نووية لها دور مركزيٌّ في ضمان تطبيق أعلى معايير الأمان النووي؛ ونؤكد على مسؤولية هذه الدول في توفير تصدٍ ملائمٍ وشفافٍ وموقوتٍ إزاء الحوادث النووية من أجل التخفيف من عواقبها إلى أدنى حد؛

٦- ونؤكد على أهمية تنفيذ تدابير وطنية ودولية محسَّنة لضمان أعلى مستويات الأمان النووي وأمتنها، بالاستناد إلى معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، التي ينبغي استعراضها وتعزيزها باستمرار وتنفيذها قدر الإمكان على أوسع نطاق وبأكبر فعالية والالتزام بتقوية التعاون بهذا الشأن على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية؛

٧- ونلتزم بتعزيز الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في الترويج للتعاون الدولي وتنسيق الجهود الدولية قصد تقوية الأمان النووي العالمي، وفي توفير الدراية وإسداء المشورة في هذا الميدان والترويج لثقافة الأمان النووي في كل أنحاء العالم؛

٨- ونشجع التعاون والتنسيق الوثيقين في ما بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالقضايا المتعلقة بالأمان النووي؛

٩- ونشدّد على أهمية تعزيز قدرة الوكالة على تلبية تطلّعات الجمهور العالية في تقديم معلومات وتقييمات موضوعية موقوتة وواقعية وصحيحة بشأن الحوادث النووية وعواقبها الإشعاعية؛

١٠- ونرحّب بالتقريرين المقدّمين من اليابان والبعثة الدولية لتقصي الحقائق التي أوفدتها الوكالة إلى اليابان، اللذين يشملان تقييمات أولية للحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية؛

١١- ونشدّد على الحاجة إلى قيام اليابان والوكالة بتقديم تقييم شفاف شامل وكامل لحادث محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية من أجل تمكين المجتمع الدولي من استخلاص الدروس والعمل بها، بما في ذلك استعراض معايير الأمان الصادرة عن الوكالة التي لها علاقة بالحادث، لا سيما تلك المتعلقة بالمخاطر المتعددة الكبيرة؛

١٢- ونشدّد على الفوائد المستخلصة من التقييمات المستقلة المعزّزة ذات الجودة العالية التي أجراها خبراء دوليون في مجال الأمان، لا سيما في إطار عمل الوكالة القائم، من خلال إيفاد بعثات استعراض وتقييم دورية تقوم بتقييم كلٍّ من الأطر الرقابية الوطنية، والتأهب للطوارئ والتصدي لها وتشغيل محطات القوى النووية، من أجل ضمان التحسين المستمر لأمان المنشآت النووية على أساس القواعد والإجراءات المتفق عليها دولياً؛

١٣- ونشجع الدول التي تُشغل محطات قوى نووية على القيام، كتدبير جرّاء حادث محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية، بتقييمات شاملة لأخطار وأمان محطاتها الخاصة بالقوى النووية وذلك على نحو شفاف؛

١٤- ونؤكد على مسؤولية الصناعة النووية والمشغلين المنخرطين في هذا المجال على تنفيذ تدابير الأمان النووي ومناشدهم وجمعياتهم تقديم الدعم الكامل والمساهمة بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الأمان النووي من خلال جملة أمور، منها تعزيز الشفافية وتحديد الأولويات لاعتبارات الأمان؛

١٥- ونلتزم بدعم تعزيز سلطة الهيئات الرقابية الوطنية واختصاصها ومواردها، بما يشمل تقديم دعم تقني وعلمي ملائم والعمل باستمرار على ضمان استقلاليتها الفعّالة؛

١٦- ونؤكد من جديد على أهمية الانضمام العالمي للصكوك الدولية المعنية المتعلقة بالأمان النووي وتنفيذها بفعالية واستعراضها باستمرار، والنظر في إمكانية تعزيز الإطار القانوني الدولي في هذا المجال؛ ونقرّ بالجهود المعزّزة التي تبذلها الوكالة في هذا الصدد؛

١٧- ونشدّد من جديد على أهمية تقاسم المعلومات على نحوٍ ملائم وسريع ومتواصل في حالة وقوع حادث، وتكريس الشفافية وتبادل أفضل الممارسات بين الدول بخصوص جميع جوانب الأمان النووي؛

١٨- ونشدّد على أن أسلس تدفق ممكن وأوسع انتشار للمعلومات التقنية والتكنولوجية المتعلقة بالأمان يعزز الأمان النووي، وهي معلومات تقنية الطابع أساساً وتثير قلقاً عالمياً؛ ونلاحظ الدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات الابتكارية في تحسين الأمان النووي؛

١٩- ونؤكد على الحاجة إلى تحسين التأهب للطوارئ والتصدي للحوادث النووية على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك عن طريق إمكانية إنشاء قدرة رد الفعل السريع وتطوير التدريب في مجال إدارة الأزمات على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلاً عن تعزيز التعاون في ما بين الهيئات الوطنية ومنظمات الأمان التقنية والمشغلين وبين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية؛ وندعو إلى تقوية دور الوكالة في التأهب للطوارئ والتصدي لها من خلال تعزيز قدرات الوكالة القائمة في التصدي والمساعدة وإمكانية توسيع نطاق هذه القدرات؛

٢٠- ونشدّد على حاجة الدول المشغّلة لبرامج قوى نووية والوكالة إلى تعزيز بناء القدرات، بما يشمل التعليم والتدريب لفائدة الجهات الرقابية والمشغّلين على حد سواء؛

٢١- ونشدّد على حاجة الدول التي تخطط للبدء في برنامج قوى نووية إلى إنشاء بنية أساسية ملائمة للأمان النووي بالاستناد إلى معايير الأمان الصادرة عن الوكالة والإرشادات والمساعدة ذات الصلة، باستخدام جملة أمور، منها آليات الوكالة الفعالة في مجال التعاون التقني لدعم الاستخدام الآمن والمأمون للتكنولوجيات النووية؛

٢٢- ونقرّ بالحاجة إلى نظام عالمي للمسؤولية النووية يعالج شواغل جميع الدول التي قد تتأثر جراء حادث نووي قصد تقديم تعويضات مناسبة على الأضرار النووية؛

٢٣- ونرجو من مدير الوكالة العام إعداد تقرير عن مؤتمر الوكالة الوزاري لحزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الأمان النووي ومسودّة خطة العمل، بناء على هذا الإعلان والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن جلسات العمل الثلاث، والدراية والمعارف المستخلصة؛ وتعزيز التنسيق والتعاون، حسب الاقتضاء، مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى لمتابعة نواتج المؤتمر، فضلاً عن تيسير المشاورات في ما بين الدول الأعضاء بشأن مسودّة خطة العمل؛

٢٤- ونرجو من مدير الوكالة العام عرض هذا التقرير ومسودّة العمل الشاملين لجميع الجوانب الهامة المتعلقة بالأمان النووي، والتأهب للطوارئ والتصدي لها، وحماية الناس والبيئة من الإشعاع، فضلاً عن الإطار القانوني الدولي، على مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام في اجتماعاتهما المقبلة في ٢٠١١؛

٢٥- ونرجو من مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام تجسيد نواتج هذا المؤتمر في مقرراتهما ودعم تنفيذ خطة العمل بشكل فعّال وسريع وبموارد كافية.

فيينا في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١